**.الأسس الاجتماعية للدولة القطرية العربية: من الرغبة من الإعتاق إلى خطر الزوال**

**من إعداد: د.حدرباش لوهاب – قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو -**

**الملخص:**

تتناول الورقة البحثية الأسس الاجتماعية التي بنيت عليها الدولة القطرية في الوطن العربي، وما نتج عن ذلك من اضطربات وقلاقل في إطار ما عرف بالربيع العربي، ما يوحي بوشوك تفكك بعض الدول العربية. فكانت البداية بالتطرق إلى أزمة الهوية في الوطن العربي، وما تعانيه أقطاره من تفكك نسيجها الاجتماعي بسبب السياسات القبلية والطائفية والعشائرية التي تنتهجها النخب السياسية الحاكمة، وهو سبب من أسباب انتفاض العديد من الشعوب العربية عند نهاية سنة 2010، وأدخل تلك الدول في اضطرابات أمنية خطيرة. وقد تمحورت النقطة الثانية التي تناولتها هذه الورقة حول اغتنام القوى الدولية والاقليمية الأوضاع الداخلية في هذه المنطقة المهمة جيوبوليتيكيا لتنفيذ أجندتها السياسية وإستراتيجياتها المعدة مسبقا، ما أضحى يهدد الوحدة الترابية لبعض هذه الدول كالعراق وسوريا وليبيا واليمن. ليقترح الباحث في المرحلة الأخيرة من هذا البحث بعض الحلول التي يراها أنه من شأنها تجاوز أزمة الهوية وبناء الدولة على أسس تسمح بتعايش كل أفراد المجتمع باختلاف أطيافهم وانتماءاتهم الثقافية والعرقية.

**الملخص بالانجليزية:**

This research paper deals with the social bases on which the Arab nation States were built, and the resulted chaos which led to the so-called « Arab spring » since the end of the year 2010.This is which for sees an eventual disintegration of certain States in the region. The first focus was on the fragile social structures in these States, because of the tribal and sectarian policies adopted by the governing elites.The second point of this study is the foreign interference in the region, which is geoppolitcally important for them to put their agendas into practice. The fact that threatens the territorial integration of certain States like Irak , Syria, Lybia and Yamen.The paper suggests at the end some solutions to the identity crises and the difficult States building process, in order to encourage the co-existence of all the factions of the Arab peopoles.

**الكلمات الافتتاحية:**

الهوية، النسيج الاجتماعي، الطائفية، القبلية، سايكس بيكو، الأنظمة العربية.

**مقدمة:**

أفضت الأسس الخاطئة التي بنيت عليها الدولة القطرية العربية إلى اندلاع أحداث عنيفة في العديد من هذه الدول، وكان انتقالها من قطر إلى آخر أشبه بنظرية الدومينو، حيث أنها بدأت في منطقة تونسية نائية ما لبثت أن شملت كل محافظات تونس، لتعبر نيرانها الحدود حتى كادت لا تستثني أي قطر. وإن كانت الأوضاع السوسيو اقتصادية المزرية السبب الرئيسي في اشتعال نيران الغضب إلا أن قائمة المطالب سرعان ما توسعت وشملت ما كان قبل أيام من ذلك محظورا ألا وهو تغيير النظام السياسي وإحداث تحول ديمقراطي.

وهكذا ساد العنف مع مطلع عام 2011 معظم الشوارع العربية وتبعته فوضى عارمة، وهو الوضع الذي سارعت فيه القوى الدولية والإقليمية إلى ركوب الموجة حتى لا تضيع الثمار، فاختارت كل قوة موقعها حسب مصالحها وحسب علاقتها مع النظام الحاكم في كل دولة وكذلك أهميتها، فذهبت كل واحدة تدافع عن الأنظمة الحاكمة هنا وتساند الجماهير الثائرة هناك. وبعد بضعة أشهر بدأت الجماهير العربية مدعومة بوسائل الإعلام المحلية والجهوية والدولية تهلل لنجاح ثوراتها، معلنة بذلك بداية ربيع مزهر بعد شتاء بارد وقارس طال أمده.

لكن عبرة الأشياء بخواتمها، فبعد مرور أكثر من سبع سنوات عن بداية الأحداث زادت الأوضاع أكثر سوء في العديد من هذه الدول، وما يخشاه الفرد العربي الغيور على وطنه هو سيرورة دول الربيع العربي إلى ما سارت إليه العراق، وإن اختلف الفاعل الرئيسي، حيث كانت تجربة العراق بفعل العامل الخارجي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وانتهى الأمر بخطر زوال الدولة الوطنية العراقية المهددة بالانقسام. وهو السيناريو القريب حاليا في مجموعة من الدول التي شهدت انتفاضات الربيع العربي كسورية وليبيا واليمن، فالدولة الوطنية التي كانت قبل عام 2011 أصبحت مهددة اليوم بالاندثار والانقسام إلى أكثر من دويلة بعدما انفلت الوضع الأمني فيها، بسبب الإرث الاجتماعي الموروث من قبل، ومحاولة الأطراف الخارجية استغلال الوضع لصالحها. ما يوحي بسايكس بيكو جديد في المنطقة.

فالأوضاع الأمنية المتدهورة في عدد من الدول العربية اليوم تنذر بإعادة تقسيم المقسم أو تفتيت المفتت، بمعنى تأهب الوطن العربي لسايكس بيكو جديد، وهذا بسبب **الطائفية، وهو الموضوع الذي ستحاول هذه الورقة البحثية التعمق فيه، وذلك بتناول الأسس الاجتماعية الذي بنيت عليه أهم دول الربيع العربي قبل الأحداث، حيث عجزت الأنظمة الحاكمة في بناء مجتمع متماسك تذوب فيه الانتماءات المحلية، فبدلا من إقامة مجتمعات على أساس المواطنة فضل الحكام العرب الاستناد إلى عصبيتهم وطائفتهم وإقصاء العصبيات والطوائف الأخرى، وما نتج عنه بعد انفلات الأوضاع الأمنية منذ 2011، واغتنام القوى الدولية والإقليمية الفرصة لتنفيذ أجندتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استنادا إلى العامل الطائفي، ما يوحي بزوال الدولة الوطنية وتأزم الوضع بدلا من تحقيق الموجة الرابعة في هذه المنطقة كما هو مروج له في بداية الأمر.**

**1- أزمة الهوية في البلدان العربية:**

يقصد بالهوية لغة أن يكون الشيء هو وليس غيره[[1]](#endnote-1). ويتداخل هذا المفهوم مع مفهوم الماهية والجوهر. أما الماهية فهي أن يكون الشيء ما هو، وينظر البعض إلى الماهية بأنها أكثر عمقا من الهوية، وماهية الأمر هي حَقِيقَتُهُ وَطَبِيعَتُهُ وَصِفَاتُهُ الجَوْهَرِيَّةُ [[2]](#endnote-2). أما الجوهر فهو استعارة من المعادن النفيسة ليراد به الشيء الغالي أو لب الشيء[[3]](#endnote-3). وتنتسب بذلك المصطلحات الثلاث إلى جذر معنوي واحد وهو أصل الشيء[[4]](#endnote-4).

أما اصطلاحا فالهوية هي مشكلة نفسية أو تجربة شعورية، وهي ظاهرة إنسانية خاصة بالإنسان والمجتمع، والفرد والجماعة، تتعلق بالتصور الذي يكونه الفرد أو الجماعة عن ذاته أو ذاتها[[5]](#endnote-5).

في الواقع العملي لا بد لكل حضارة تنهض أو قومية يعاد ترميمها أو دولة وطنية تقوم من سياسة هوية تستشعر معنى وجودها[[6]](#endnote-6). فبالتالي تتحدد قيمة الهوية وأهميتها بقدر ما تساهم في إعادة بناء الشخصية الفعلية والمفككة أو المهددة، وذلك من خلال القيم التي ترتكز عليها والعلاقات التي تشجع على بنائها والإيحاءات التي تثيرها، والدفع بها للاندماج في الحركة التاريخية والتأثير فيها. فكل فشل في أداء هذا الدور سيؤدي إلى نفور الجماهير والتخلي عنها والتوجه نحو خيارات أخرى[[7]](#endnote-7).

من هنا تبدأ أزمة الهوية التي تعد على رأس أزمات التنمية السياسية، والتي تضاف إليها أزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة التوزيع، وأزمة التغلغل وأزمة الاندماج[[8]](#endnote-8). وهي أزمات يتوجب على النظام السياسي تجاوزها لأنها تعني غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشتركة بين أفراد المجتمع السياسي، مما يضعف لديهم الإحساس بالانتماء لهذه الدولة ويقوي إحساسهم بالانتماء القبلي أو الطائفي[[9]](#endnote-9).

تعتبر أزمة الهوية في الأقطار العربية من بين أهم مخرجات تفكك الدولة العثمانية، حيث تنازعت الدولة القطرية العربية عند ولادتها عدة خيارات أهمها الهوية القومية، والهوية الوطنية، والهوية الدينية. واصطدمت كل واحدة منها بمجموعة من المشاكل أو الصعوبات، حيث لاقى رواد الهوية الوطنية معارضة من الداخل من قبل الأفراد القوميين الذين كانوا يحلمون بأمة عربية واحدة، كما اصطدموا بمشكلة نقص الموارد اللازمة لبناء دولة مستقلة.

عانت الدول التي اختارت الهوية القومية العربية كسورية والعراق واليمن من وجود أقليات اثنية غير عربية داخل مجتمعاتها كالأكراد، إلى جانب رفض العديد من الدول العربية للمشروع القومي العربي. في حين تشكو الدول العربية التي أخذت بالهوية الإسلامية بوجود أقليات غير إسلامية بداخلها كالسودان مثلا[[10]](#endnote-10).

من بين مظاهر أزمة الهوية داخل الدول العربية أيضا بروز فئتين مختلفتين في الفكر كنتيجة لالتقاء الحضارتين الإسلامية والغربية، أبدت كل فئة رفضا قاطعا للأخرى وسعت إلى إقصائها. وتتشكل الفئة الأولى من السلفيين الذين يدعون إلى العودة إلى الإسلام بصفائه ونقائه، وعدم الانفتاح على الغرب. وتتكون الفئة الثانية من دعاة النظام العلماني الذين يدعون إلى تبني النهج الغربي والنظر في التقدم الذي وصلت إليه الدول الغربية، ومحاولة معرفة الأسباب التي أوصلتها إلى ذلك والاستفادة منها. وقد ظهرت فئة ثالثة وسطية تدعو إلى الأخذ بإيجابيات كلتا الحضارتين الإسلامية والغربية وهم من دعاة الأصالة والمعاصرة[[11]](#endnote-11).

الجدير بالذكر، تعثر المشروع القومي العربي الذي ذاع صيته في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين مع بداية العقد السابع، بسبب توالي النكسات العربية وفشل كل محاولات الاندماج، ليفسح المجال أمام المشروع القُطري الذي دخل بدوره في أزمة منذ العقد الثامن، حيث أصبحت العديد من الدول العربية مهددة بالزوال أو التفتت أو الانفجار من الداخل، مع استمرار الخطر الخارجي المتربص بها. وقد تكرس هذا الخطر بلجوء دول عربية إلى طلب الحماية من الدول العظمى بسبب تنامي الصراع العربي- العربي وتصعيده إلى حد استخدام السلاح[[12]](#endnote-12).

أما الهوية الإسلامية فقد عرفت عبر مرور الزمن تحولات في مضمونها، فبعدما كانت في بادئ الأمر عقيدة سياسية اجتماعية تحمل مشروع إعادة بناء دولة الخلافة، تحولت إلى حامل هوية دينية وثقافية وأخلاقية تعمل على إصلاح المجتمع، لينتهي بها الأمر إلى عقيدة اجتماعية وحزب سياسي يعمل على إصلاح الدولة، ويعبر عن مصالح وتصورات فريق اجتماعي واحد بعد أن كانت عقيدة جامعة وأمة أو ملة[[13]](#endnote-13).

**2- مشكلة الاندماج الاجتماعي في الدول العربية**:

يعد التنوع سمة تتقاسمها المجتمعات المتخلفة والمتقدمة، إلا أنّ الفرق بينها يكمن في القدرة على تجاوز الاختلاف، وتوحيد عناصر أمتها وتشكيل دولة حديثة قائمة على المواطنة. وتُطرح مشكلة الأقلية في الوطن العربي بحدة عند تناول كل دولة على حدا. ففي سورية تعاني الأكثرية السنية من سيطرة الأقلية العلوية على الحكم منذ وصول حافظ الأسد إلى الحكم سنة 1970. [[14]](#endnote-14) أما في العراق فقد انقسم المسلمون إلى سنة وشيعة مع وجود ما يقارب 20% من السكان الأكراد، وكان الملك فيصل الأول قد صرح بشأن الشعب العراقي: **"... في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أي فكر وطني**"[[15]](#endnote-15).

الحقيقة أنّ فكرة عدم وجود شعب واحد تنطبق على العديد من الدول العربية بسبب تقاعس حكامها عن تحقيق اندماج اجتماعي حقيقي بين مختلف الجماعات وجعلها في حالة اغتراب، بل أكثر من ذلك سعت السلطات الحاكمة جاهدة إلى تعزيز مشاعر التطرف والتعصب بين الطوائف خاصة بين المسلمين والمسيحيين للسيطرة على الأوضاع الداخلية مستعينة بقوانين حالة الطوارئ الجائرة. فقصد الاستمرار في السلطة عمدت القوى السياسية الفاعلة إلى إحياء مختلف الولاءات الطائفية والعشائرية في المجتمع بدلا من العمل على إلغائها وإبعادها، وذلك بتوزيع الأدوار والوظائف الأساسية في الدولة على أساس عشائري أو طائفي أو إقليمي.[[16]](#endnote-16) وهو ما من شأنه أن يعزز الانتماءات الضيقة، وتحرض مشاعر الكراهية والتعصب بين أفراد المجتمع، وتحطم الروابط الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد.

وعليه، فإن تأجيج مشكلة الطائفية في العديد من الأقطار العربية يعود بالأساس إلى غياب الدولة الحديثة التي تساوي بقيّمها بين جميع مواطنيها حيث فشلت معظم الدول القطرية العربية في إنتاج أمة وطنية على غرار الدول الغربية، مما أنتج فراغا ملأته الهويات الفرعية لتقود إلى نزاعات مذهبية وجهوية تتعرض لها المجتمعات العربية باستمرار[[17]](#endnote-17). فغياب الشعور الوطني عند المواطنين بعد الاستقلال يعود بالأساس إلى العصبية التي تشكل مصدر السلطة في غالبية الدول العربية. فقد تبوأت الزعامات مواقعها القيادية، مما جعل الدولة تبدو لباقي العصبيات ملكية خاصة للعصبية الحاكمة وأداة في خدمة سلطة العصبية[[18]](#endnote-18) لا تجسد المصلحة العامة أو الشأن العام. فمعظم الدول العربية في جوهرها هي دول عصبوية وليست وطنية، يقتصر إدراك الفرد للجماعة على القبيلة[[19]](#endnote-19)\* أو الطائفة أو الجهة التي ينتمي إليها، ولا يمتد إلى الفئات الاجتماعية والمهنية والطبقية الأخرى[[20]](#endnote-20).

إضافة إلى العصبية، هناك ما يعرف بالعلاقة الزبونية كتحالف عمودي بين شخصين أو طبقتين غير متساويتين من حيث المكانة والسلطة والقدرة على الوصول إلى الموارد. وإن كانت معظم الأنظمة السياسية والمجتمعات المعاصرة تحتوي على هذا النمط من العلاقات، إلا أنه ليس بنفس الدرجة التي يتميز بها العالم العربي، الذي يوصف بأنه عالم الرعاية [[21]](#endnote-21) «monde de patronage» تعد فيه السياسة مسألة أو شأن يخص عائلة معينة أو جماعة معينة دون غيرها.

الخلاصة أنّ هذه الممارسات والسياسات المتبعة من قبل النخب الحاكمة في العديد من الدول العربية أدت إلى تهديد الوحدة الترابية، وظهور ملامح الانقسام الداخلي إلى دويلات صغيرة كما هو الحال اليوم في اليمن والعراق وسورية وليبيا. ففي الوقت الذي تبدو فيه الدول الأمم ضيقة بنظر المنطق التجاري الذي فرض نظرة كوكبية تحت اسم العولمة بدت الدول الأمم كبيرة جدا للاستجابة بفعالية لحاجات الاعتراف الذي يطلبه المواطنون بسبب الثقافات المتناقضة والمتغايرة وأحيانا المتنافرة[[22]](#endnote-22).

**3-** **بوادر ظهور سايكس- بيكو 2:**

اتضح مما سبق، أن الدول العربية بُنيت على أسس اجتماعية خاطئة بالموازاة مع الأسس السياسية والاقتصادية، مما جعل مواطنيها يتحينون الفرص لتغيير الوضع القائم، وهو ما حدث في العديد من الأقطار العربية عند نهاية عام 2010، بمباركة القوى الغربية التي رأت فيها فرصة لإعادة ترتيب أمور الشرق الأوسط الكبير بالطريقة التي تتماشى وخططهم وإستراتيجياتهم.

**1.3-** **لمحة عن سايكس-بيكو:**

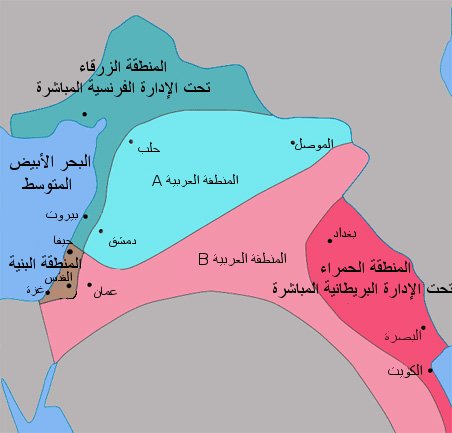
بعدما فقدت الدولة العثمانية آخر معاقلها في أوروبا[[23]](#endnote-23)\*، ثم استقلال دول البلقان واعتراف مؤتمر لندن في ديسمبر 1912 باستقلال آخر دولة منها وهي ألبانيا، توجه التنافس الأوروبي إلى آسيا الأناضولية والعربية العثمانيتين، بعدما تقرر قبل ذلك اقتسام إفريقيا العثمانية بموجب الاتفاق الفرنسي-البريطاني سنة 1904، حيث تحصلت بريطانيا على مصر مقابل مراكش المغربية لفرنسا، كما تحصلت إيطاليا على طرابلس وبنغازي الليبيتين بموجب معاهدة أوشي الموقعة بين الحكومتين العثمانية والإيطالية سنة 1912.[[24]](#endnote-24)

فقد أجبرت القوى الغربية آنذاك الدولة العثمانية على توقيع جملة من الاتفاقات السرية بين 1913 و1914 سبقت اتفاقيات سايكس-بيكو المبرمة سنة 1916، حددت بموجبها أسس اقتسام آسيا العثمانية بين كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا. وهكذا جاءت اتفاقيات سايكس-بيكو لتجسيد عملية الاقتسام لكن بين فرنسا وبريطانيا وروسيا فقط، فتحصلت بريطانيا على العراق والأردن ومصر في حين تحصلت فرنسا على سوريا ولبنان وشمال العراق، أما روسيا فكان من نصيبها المضايق المائية.[[25]](#endnote-25)

فكما توضح الخريطة أدناه ووفقا لبنود الاتفاقية فقد أصبحت منطقة الشام والعراق تحت النفوذ الفرنسي والبريطاني، حيث تم تقسيمها إلى عدة مناطق، منها المنطقة "أ" يكون لفرنسا فيه حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، ولبريطانيا نفس الشيء في المنطقة "ب"، كما تنشأ فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء ما ترغبان فيه من شكل الحكم، في حين تتولي إدارة دولية تسيير المنطقة البُنِّية التي هي فلسطين.إضافة إلى مزايا أخرى تجارية واقتصادية لكل من فرنسا وبريطانيا.

وهكذا تصرفت الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في الولايات العربية العثمانية، فرسمت خرائط الدول، وفرضت انتدابها عليها، ووزعت الأكراد عليها، ثم أصدرت وعد بلفور لتغرس بموجبه جسما غريبا ومعاديا في المنطقة وهو إسرائيل، فاشتغلت به عوضا عن الاهتمام بتنمية أقاليمها وبناء مؤسساتها وبلورة عقودها الاجتماعية.[[26]](#endnote-26)

**خريطة: تقسيم المشرق العربي وفقا لاتفاقية سايكس- بيكو سنة 1916**



**المصدر:** #/media/File:Sykes\_picot\_ar.jpgاتفاقية \_سايكس\_بيكو https://ar.wikipedia.org /wiki/

وقد سعت فرنسا إلى تفتيت الدول العربية، إذ عمد الجنرال " غورو Henri Joseph Gouraud " عام 1920 عقابا للشعب السوري الذي قاوم الاحتلال إلى تقسيم بلادهم على أساس طائفي إلى ست دويلات ، هي: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين، دولة لبنان الكبير، دولة جبل دروز، ولواء الإسكندرون الذي منحه لتركيا، كما هي موضحة في الخريطة.[[27]](#endnote-27)

**الخريطة رقم 2: تقسيم الاحتلال الفرنسي لسورية عام 1920**



**المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/الانتداب\_الفرنسي\_على\_سوريا\_ولبنان**

**32.- استثمار القوى الخارجية لمخلفات الربيع العربي لإعادة تفتيت المنطقة:**

كانت الأزمة السورية بمثابة الفرصة المواتية لإسرائيل لتحقيق أملها، الذي يتمثل في تفتيت الدول العربية وإضعافها، وذلك بترك أعدائها السنة والشيعة يتقاتلون فيما بينهم دون تقوية طرف على آخر لتكون هي المنتصرة في آخر المطاف بتربعها على ميزان القوة في المنطقة، وهو ما صرّح به ناتنياهو لشبكة CNN : " **إن كلا المعسكرين الراديكاليين الشيعة والسنة أعداؤنا، وحين يتقاتل أعداؤنا لا نقوي أحدهما على الآخر، بل نعمل على إضعافهما".[[28]](#endnote-28)**

إن تفتيت الدول العربية وإضعافها - لاسيما تلك التي عارضت وجودها - كان من مخططات إسرائيل قبل وعد بلفور، إذ صرح ثيودور هرتزل في عام 1904 بما يلي: " **إن ما يلزمنا ليس الجزيرة العربية الموحدة، وإنما الجزيرة العربية الضعيفة المشتتة المقسمة إلى العديد من الإمارات الصغيرة الواقعة تحت سيادتنا، المحرومة من إمكانات الإتحاد ضدنا بفعل قوى محيطة بها لا يمكن التجانس معها**"[[29]](#endnote-29)، كما أشار أبا ايبان من جامعة كولومبيا الأمريكية في عام 1974: " **إن الخلل الطبيعي الذي يضمن أمن الدولة العبرية هو التفتيت**"[[30]](#endnote-30)، إذ دعا إلى تشكيل دويلات للأقليات الواقعة شمال إسرائيل، لذا عمدت هذه الأخيرة إلى تشجيع إقامة الدويلات الطائفية لضرب وحدة النظام العربي وتهديد الوجود العربي.

تؤكد الإستراتيجية الصادرة عن المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1982 هذا التوجه، فكان من بين ما نصت عليه: " **إن تفكيك سوريا والعراق لاحقا إلى مناطق عرقية ودينية كما في لبنان هو هدف إسرائيل الأول على جبهتها الغربية على المدى الطويل، بينما تفكيك السلطة العسكرية لهذه الدول هو هدفها في المدى القصير. إن سوريا ستفتت نظرا إلى بنيتها العرقية والدينية إلى دول عدة كما هو حاصل اليوم في لبنان، وبالتالي ستكون هناك دولة شيعية علوية على طول الساحل، دولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق معادية لجارتها الشمالية، بالإضافة إلى الدروز الذين سيقيمون دولتهم ربما في جولاننا، ومن المؤكد في حوران وشمال الأردن. هذا الوضع سيكون ضمانة للسلام والأمن في المنطقة على المدى الطويل، وهذا الهداف هو بالفعل بمتناول أيدينا اليوم".**[[31]](#endnote-31)

كما صرح المسؤولون الأمريكيون قبيل أحداث 11 سبتمبر 2001 بأن هناك ست دول في المنطقة على قائمة التغيير الأمريكية، اثنتان تم احتلالهما: أفغانستان والعراق. وتبقى على القائمة كل من إيران وسوريا والسعودية ومصر، وقد يضاف إليها دول أخرى.[[32]](#endnote-32) وقد كشف احتلال العراق النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فأول إجراء قامت به قوات الاحتلال الأمريكي بعد دخولها بغداد هو الاستيلاء على وزارة النفط وحمايتها، وحل وزارة الدفاع وتسريح القوات العراقية التي كانت تعد أربعمائة ألف جندي في صفوفها، في الوقت الذي سمحت للميلشيات الاثنية بالبقاء، الشيء الذي فتح الباب على مصراعيه للفوضى وانتشار حالة اللاأمن في هذا البلد، مما سمح للولايات المتحدة الأمريكية البقاء للمدة اللازمة لها لتنفيذ أجندتها هناك[[33]](#endnote-33).

تنذر اليوم الأوضاع الأمنية المتدهورة في عدد من الدول العربية بإعادة تقسيم المقسم أو تفتيت المفتت، بمعنى تأهب الوطن العربي لسايكس بيكو جديد، وهذا بسبب **الطائفية، والطبقية، واستيلاء الأقليات على الحكم، وصراعات الحدود، وسوء تقسيم الثروة، والأيديولوجيات، والديكتاتورية، والقمع، والفشل في إدارة الدولة، وغياب الحريات، وإهدار الحقوق، وكلها داخلية المنشأ. وهو ما** يباركه اليمين المتطرف الأمريكي ورموز الصهيونية الذين عملوا على وضع أسس ثابتة لخرائط طرق لمنطقة الشرق الأوسط، تنطلق من تطلعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية التي تطمح إلى حصولها على الحكم الذاتي لها عبر إقامة أنظمة حكم فيدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن.[[34]](#endnote-34) وهو ما توضحه الخريطة التالية التي رشحت انقسام خمسة دول عربية إلى أربعة عشر دويلة جديدة، وهي العراق وسوريا واليمن وليبيا والسعودية.

**الخريطة رقم 3: مخطط تقسيم خمسة دول عربية**



**المصدر**:https://www.google.com/search?

ما جعل ما سبق ممكنا في الوقت الراهن هو تحول المنطقة خاصة سورية واليمن إلى ميدان للحرب بالنيابة والصراع من أجل المصالح، سواء بين القوى الكبرى أو القوى الإقليمية. فبعدما تعذر على حلف الناتو ودول الخليج الحسم في قضية سورية بسبب الموقف الروسي والصيني الرافض للتدخل العسكري داخل مجلس الأمن، ركزوا جهودهم على إسقاط نظام بشار الأسد بدعم المعارضة المعتدلة والاكتفاء بتوجيه ضربات جوية محدودة لمقاتلي مختلف التنظيمات الإرهابية المنتشرة هناك، وفقا لمبدأ أوباما المعلن عنه في 7 أوت 2014 الجديد في السياسة الخارجية القائم على تقليص مساحة التدخل العسكري المباشر، ما يحدد مستوى الاستجابة العسكرية وطبيعتها بحسب مستوى التهديد للمصالح الأمريكية، ورفضه القاطع في خوض حرب جديدة في الشرق الأوسط[[35]](#endnote-35). في حين دخلت روسيا بترسانتها العسكرية بمساعدة إيران للحفاظ على نظام الأسد والعمل على القضاء النهائي على داعش والمعارضة المسلحة معا. مما مدد من عمر الفوضى السائدة وكذا من معاناة السكان المؤيدين أو المعارضين للنظام.

قدمت روسيا وإيران الدعم المادي والعسكري والدبلوماسي اللازم لنظام بشار الأسد حتى يصمد في وجه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وعلى إثر تلقي الجيش السوري لضربات ألحقت به خسائر مؤثرة من قبل "جيش الفتح" - الذي تموله العربية السعودية وتدربه الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا والأردن- قامت روسيا برفع مستوى الدعم، والانتقال إلى إستراتيجية جديدة بداية من سبتمبر 2015، تتمثل في التحرك العسكري المباشر بحجة محاربة الإرهاب، باستخدام قوات قتالية متنوعة جوية وبرية وبحرية، أسفرت عن استرجاع مناطق إستراتيجية خسرتها القوات النظامية.[[36]](#endnote-36) كما قامت إيران بصفة مباشرة أو باستعمال نفوذها على توفير 24 فصيلا شيعيا جنبا إلى جنب مع القوات التابعة لبشار الأسد إلى غاية 2014، وتتمثل أهم هذه الفصائل الشيعية في:[[37]](#endnote-37)

- حزب الله: قدر موقع " كلنا شركاء " والمركز الدولي للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات عدد مقاتليه بنحو 4000 مقاتل.

- كتائب القدس: يقدر عددهم بنحو 1200 مقاتل، وهي إيرانية المنشأ يقودها الجنرال سليماني شخصيا.

- لواء أبو الفضل العباس: يقودها أبو هاجر العراقي، إيرانية المنشأ، عددهم 4800 مقاتل.

- لواء صعدة: أفرادها من الحوثيين، عددهم نحو 750 مقاتل.

- كتيبة قتراني هاشم "الجوالة": ميليشيات عراقية انشقت من لواء أبو الفضل العباس، عددهم نحو 200 مقاتل.

- لواء اللطف: ميليشيات عراقية، عددهم حوالي 150 مقاتل.

- لواء المعصوم: ميليشيات عراقية، انضمت إلى لواء أبو الفضل العباس.

- كتائب حيدر الكرار للقناصة: ميليشيات عراقية لها علاقة وثيقة بالمرشد الإيراني علي خامنئي، عددهم نحو 800 مقاتل.

- كتائب حزب الله العراقية: ميليشيات عراقية، تتبع نهجيا وإيديولوجيا حزب الله اللبناني، عددهم نحو 1500 مقاتل.

- كتائب سيد الشهداء: عددهم 700 مقاتل.

-لواء ذو الفقار: عراقية، عددهم 1000 مقاتل.

- كتيبة الزهراء: سورية المنشأ والتصنيع، تضم 350 مقاتل.

- كتيبة شهيد المحراب: سورية المنشأ والمصنع، تضم 500 مقاتل.

- كتيبة العباس: سورية المنشأ، تضم 200 مقاتل.

- كتائب الفوعة: سورية المنشأ، تضم 800 مقاتل.

- لواء الإمام الحسن المجتبي: عراقية، تضم 1000 مقاتل.

- لواء أسد الله: عراقية، تضم 500 مقاتل.

- فيلق الوعد الصادق: عراقية-سورية، تضم 1000 مقاتل.

- سرايا طلائع الخرساني: عراقية- إيرانية، تضم 600 مقاتل.

- قوات الشهيد محمد باقر الصدر: عراقية، تضم 800 مقاتل.

- لواء الإمام الحسين: عراقية-إيرانية-أفغانية، تضم 1200 مقاتل.

- منظمة بدر: عراقية- إيرانية، تضم 1500 مقاتل.

- لواء اليوم الموعود: عراقية، تضم 350 مقاتل.

- لواء بقية الله: عراقية – أفغانية، تضم 400 مقاتل.

مع بداية تحقيق الجماعات الإرهابية – الدولة الإسلامية وجبهة النصرة – لنجاحات في سورية والعراق تحول اهتمام الغرب من إسقاط نظام بشار الأسد وتفكيك منظومة محور المقاومة إلى مواجهة هذه الجماعات المتطرفة[[38]](#endnote-38)، لتجنب تحويل كل من العراق وسورية إلى قاعدة تتمدد من خلالها مستقبلا في المنطقة، ما يضر مصالح الغرب الحيوية. وهكذا تحول توجه القوى الغربية من الثورة إلى الإرهاب، بعدما فشلت فكرة " القوة الثالثة " أو إنشاء "الجيش السوري الحر"ـ تموّله دول الخليج وتدربه القوات الأمريكية، مهمته هزم الجهاديين وقوات بشار الأسد معا.[[39]](#endnote-39)

هنا التقت مصالح كل من الغرب وروسيا، لكن من الصعب أن تلتقي مصالح القوى الإقليمية، ففي تقرير صادر بتاريخ 14 جانفي 2016 عن المعهد الدولي للدراسات الدولية والدبلوماسية تناول فيه " أنتوني كوردسمان Anthonu H Cordsman" و" أرلي بيرك " التحديات الأساسية التي ستواجهها منطقة الشرق الأوسط في السنوات القادمة، وتطرقا إلى التوتر بين دول الخليج وإيران، والتنافس الإقليمي لمحاولة فرض النفوذ ولعب الدور القيادي، وتأثير ذلك على التوترات الطائفية في المنطقة. ويرجحان أن يكون هناك استمرار في تركيز الدول العربية – خاصة الخليجية – على سورية واليمن والعراق، وعلى شكل الحكم في هذه الدول، ومحاربة النفوذ الإيراني فيها، أكثر من التركيز على محاربة الإرهاب، ما يمنع أية تسوية للأزمة.[[40]](#endnote-40)

**3.3- التداعيات الأمنية للأوضاع السائدة في دول الثورات العربية**:

اختلفت التداعيات الأمنية لما سمي بثورات الربيع العربي باختلاف الدول والأوضاع التي كانت تسودها قبل ذلك الحدث وفيما يلي أهممها:

**أ- ضعف الدولة أو انهيارها:**

نتج عن إسقاط الأنظمة الحاكمة افتقاد تلك الدول إلى ما أسماه جاكسون بمقومات الدولة التي تتمثل في القدرة على بسط الأمن وترسيخ سلطة الدولة على كامل التراب الوطني، وضعف الفعالية والقدرة على استخلاص وتعبئة الموارد وتوزيعها، وتوفير الخدمات.[[41]](#endnote-41)وهو الوضع السائد اليوم في كل من ليبيا واليمن اللتان تفتقران لجيش وطني يسهر على حماية الدولة ومؤسساتها ومقوماتها، فكل ما يوجد في الميدان عبارة عن ميليشيات تسيطر على جزء من الإقليم، والمتمثل في المدن الكبرى ومناطق تمركز الثروات الطبيعية.

**ب- ملء التنظيمات الجهادية للفراغ:**

تزامنت بداية الثورات العربية مع مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن بتاريخ 2 ماي 2011، واستلام أيمن الظواهري مقاليد التنظيم. والذي سارع إلى إعلان تأييده الصريح للثورات، فورد في بيان تعيينه خلفا لأسامة بن لادن ما يلي: " **نؤيد ونساند انتفاضة شعوبنا المسلمة المظلومة المقهورة في وجه الطغاة...ونحرضهم ونحرض باقي الشعوب المسلمة على الانتفاض والاستمرار في الكفاح والبذل إلى أن يأتي التغيير الحقيقي، وهو إقامة حكم الشريعة.** "[[42]](#endnote-42). وقد طرحت عليه هذه الثورات تحديا بارزا بعدما نجح التغيير السلمي في أكثر من دولة دون اللجوء إلى الصراع المسلح بالضرورة، ووصول القيادي الإخواني محمد مرسي إلى السلطة في مصر.

وقد نشأ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ( داعش ) بعد انشقاقه عن تنظيم القاعدة وامتد في الفراغ الذي خلّفه ضعف الدولة القطرية، وفي أجواء الاستبداد وبعد احتلال العراق، ثم مع الثورة السورية التي تحولت إلى ثورة مسلحة. وقد كان أبو بكر ناجي – من أهم الشخصيات المؤثرة على التنظيم إلى جانب أبو عبد الله المهاجر – وجيء بمصطلح " إدارة التوحش "أو "إدارة الفوضى المتوحشة"[[43]](#endnote-43) للإشارة إلى مرحلة انهيار الدولة وتقدم السلفية الجهادية بمشروعها لإدارة حاجيات الناس وحفظ الأمن بين الناس وتأمين الحدود وغيرها[[44]](#endnote-44).

اغتنم تنظيم داعش ضعف البنية الاجتماعية داخل الدولة القطرية للتسلل إليها، ففي لبنان استغل الصدع الشعبي – السني للتفشي في البيئة السنية، وكانت في العراق - منشأ التنظيم - كل العوامل لصالحه خاصة نفوذ عدوه الأول إيران والشيعة ورغبة التيار البعثي في الانتقام. أما في تونس فقد خلّف انهيار نظام زين العابدين بن علي ركاما اجتماعيا ونفسيا لم يتسع الوقت لدولة الثورة أن تستوعبه فكانت دولة الخلافة بديلا ووجهة لهجرة جهادية[[45]](#endnote-45).

**ج- التغلغل الأجنبي:**

لم تكن العوامل الداخلية فقط وراء انتشار العنف وغياب الأمن في بعض الدول العربية، ففي الوضع السوري لعب العامل الخارجي دورا مؤثرا في تدهور الأوضاع وانفلاتها، إذ ساهمت العربية السعودية وقطر بإيعاز من القوى الغربية بتجنيد وتسليح وتكوين المقاتلين في الخارج ثم إدخالهم إلى سوريا عبر تركيا، فخصصتا أربعة مليار دولار لتشكيل ما يعرف بالمتمردين الإسلاميين. رغبة منهم في إسقاط نظام بشار الأسد الذي رفض منحهم الترخيص سنة 2009 لانجاز خط ربط الغاز يمر على الأراضي السورية نحو تركيا لتزويد أوروبا بالغاز في إطار المشروع الأمريكي " نابوكو"[[46]](#endnote-46)،كما توضحه الخريطة التالية:

**الخريطة رقم 4: مشروع أنبوب النفط والغاز " نابوكو "**



المصدر: reseauinternational.net/**pourquoi-les-americains**-**ont**-**perdu-le-match-en-syrie**

وهناك من يعتبر المتمردين الإسلاميين نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي تأسست فيما بعد واتخذت من شمال العراق معقلا لها، لقطع الطريق أما إمدادات إيران لسوريا بالغاز، وإفشال اتفاقية 2010 حول إنشاء أنبوب غاز يربط إيران بسوريا عبر العراق[[47]](#endnote-47). وهذا ما يبرر تقاعس التحالف الغربي على وضع حد لهذا التنظيم رغم التحالف الذي أنشئ ضده بتاريخ 23 سبتمبر 2014 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي اكتفي بحماية المواقع النفطية[[48]](#endnote-48).

**د- الحروب بالنيابة:**

إن التحالف الغربي حوّل المنطقة إلى ميدان للحروب بالنيابة، والصراع من أجل المصالح بين القوى الكبرى، ففي الوقت الذي تركز فيه القوى الغربية جهودها على إسقاط نظام بشار الأسد بدعم المعارضة المعتدلة والاكتفاء بتوجيه ضربات جوية محدودة لمقاتلي التنظيم وفقا لمبدأ أوباما المعلن عنه في 7 أوت 2014 والذي يحدد مستوى الاستجابة العسكرية وطبيعتها بحسب مستوى التهديد للمصالح الأمريكية، ورفضه القاطع في خوض حرب جديدة في العراق[[49]](#endnote-49)، دخلت روسيا بترسانتها العسكرية للحفاظ على نظام الأسد والعمل على القضاء النهائي لدعش والمعارضة المسلحة معا. مما مدد من عمر الفوضى السائدة وكذا من معاناة السكان المؤيدين سواء للنظام أو التنظيم على حد سواء.

**4- ما هو الحل للخروج من مأزق الهوية في الوطن العربي؟**

مس التنوع الثقافي والتعدد الهوياتي العديد من المجتمعات، إن كان على مستوى القطر الشمالي من الكرة الأرضية أو على مستوى قطرها الجنوبي، ومن الملاحظ أن الدول المتطورة كلها تقريبا تجاوزت الآثار السلبية لهذا التعدد والتنوع الثقافي، بعدما اعتمدت في حكمها على النظام الديمقراطي القائم على أساس المواطنة المتساوية وسيادة القانون، فانتجت بذلك أنظمة توافقية ديمقراطية.

تتماشى الديمقراطية التوافقية مع المجامعات المنقسمة على حد تعبير " أراند ليبهارت Arend Lijphart "، ففي دراسة له اكتشف أن تصنيف "غابريال ألموند " للنظم السياسية يعد تصنيفا غير شامل خاصة فيما يخص الأنظمة الديمقراطية، إذ لاحظ أن ليس كل الأنظمة الديمقراطية متجانسة اجتماعيا، فهناك دولا شديدة الانقسام والتنوع إلا أنها تعرف استقرارا سياسيا على غرار هولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا، التي اختارت لنفسها نظاما ديمقراطيا لا يقوم على حكم الأغلبية، وإنما على تقاسم السلطة والإجماع.[[50]](#endnote-50)

لاحظ "ليبهارت" بأن الأنظمة غير المتجانسة والمستقرة سياسيا يتوفر فيها عنصر جديد لم يدرجه "ألموند" الذي اعتمد على متغيرين فقط في تصنيفه هما: " الثقافة السياسية" و" بنية الأدوار السياسية لمكونات النظام السياسي"[[51]](#endnote-51). يتمثل المتغير الثالث في "مدى تعاون النخب السياسية"، ينتج عن هذا التعاون تشكيل حكومة ائتلافية واسعة تضم جميع ممثلي النخب السياسية، على نحو يضمن درجة من الاستقرار السياسي، ومنع البلاد من الانزلاق إلى حرب أهلية.[[52]](#endnote-52)

فحسب "ليبهارت" فإن تحالف النخب الممثلة لمختلف الجماعات الاثنية والدينية سيضمن استيعاب المطالب والمصالح المختلفة لمختلف فئات وشرائح وأطياف المجتمع، وهذا بفضل إتحاد النخب السياسية بعدما تجاوزت انقساماتها إدراكا منها لمخاطر التشظي السياسي، وهو ما يؤدي في آخر المطاف إلى استقرار النظام السياسي والحفاظ عليه.[[53]](#endnote-53)

إن ما تحتاجه المجتمعات العربية في الوقت الحاضر هو توافق نخبها السياسية بمختلف أطيافها، وإتحادها من أجل إنقاذ مجتمعاتها من التناحر والاقتتال، والاشتغال بتحقيق التنمية والرفاهية التي تسمح للأفراد أن يعيشوا حياة كريمة، وهذا بالتفكير في المصلحة العامة بدلا من المصلحة الخاصة. إن ما يجمع النخب والأفراد في كل قطر عربي أكثر بكثير مما يفرقهم، فالكل يشترك في اللغة والتاريخ والمصير وحتى الدين، وما على هذه النخب التي تستمع للعدو بدلا من الأخ إلا الانصياع إلى ما يمليه العقل والواجب الوطني ونبذ النعرات القبلية والطائفية والانخراط في مشروع وطني وحدوي يمهد الطريق لتحقيق تكامل إقليمي.

**خاتمة:**

ورثت الدول العربية القطرية حدودها الجغرافية الحالية عن الاستعمار الأوروبي، الذي لم يراع عامل التجانس الاجتماعي عند رسمها، وإنما كانت نتاج مفاوضات واتفاقات سرية بين القوى الكبرى خاصة تلك التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى كفرنسا وبريطانيا، ما جعلها تتميز بتنوع ثقافي وديني إذ نجد عرقيات مقسمة على مجموعة من الدول كالأكراد، وكل مجتمع يتكون من عدة طوائف وعرقيات وأقليات.

وبدلا من أن تركز الأنظمة السياسية العربية جهودها بعد الاستقلال على تجاوز أزمة الهوية للحصول على نسيج اجتماعي متماسك ومترابط، عملت القوى السياسية الفاعلة بصورة خفية أو معلنة على إحياء مختلف الولاءات الطائفية والعشائرية في المجتمع بدلا من العمل على إلغائها وإبعادها، وهذا من أجل الاستمرار في السلطة بتوزيع الأدوار والوظائف الأساسية في الدولة على أساس عشائري أو طائفي، وهو ما من شأنه أن يعزز الانتماءات الضيقة، وتحرض مشاعر الكراهية والتعصب بين أفراد المجتمع، وتحطم الروابط الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد.

وهذا ما حدث بالضبط عند نهاية عام 2010 في العديد من الأقطار العربية، حيث انتفضت العديد من المجتمعات على السلطات الحاكمة بغية إحداث تحول ونقلة نوعية في نمط حياتها. غير أن نتائج ما عرف بـ " الربيع العربي " كانت عكسية، حيث أصبحت العديد من هذه الدول التي فشلت في عملية البناء الاجتماعي تتخبط اليوم في مشكلة الحفاظ على كيانها السابق بعدما أصبحت مهددة بالانقسام إلى دويلات لغياب الانسجام والتوافق فيما بين النخب السياسية الفاعلة التي استثمرت في عنصر الاختلاف لإشعال نيران الحروب الداخلية فيما بين القبائل والطوائف.

ويبدو أن هذا السيناريو يخدم مصالح القوى الغربية وإسرائيل، خاصة هذه الأخيرة التي كان من بين إستراتيجياتها قصد العيش في سلام واستمرار كيانها إضعاف الدول العربية بتفتيتها خاصة تلك المعادية لها كسورية وليبيا. وهو ما كشفته التصريحات والوثائق والخرائط المعدة بهذا الشأن. وعليه فإن لم تسارع النخب المتصارعة فيما بينها إلى التنازل على مصالحه الضيقة لفائدة المصلحة العامة فإن مصير هذه الدولة ومستقبل شعوبها سيكون صعبا للغاية.

1. - Vincent de Gaufejac , *« IDENTITE »*, **Vocabulaire de psychosociologie, références et positions**, sous la direction de Barus Michel (J) et autres, Paris : Erés, 2002, pp.175-180, (p.175). [↑](#endnote-ref-1)
2. - قاموس المعاني، ماهية، **ماهية** [www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/](http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/)**،** 2015.11.17، 19:00**.** [↑](#endnote-ref-2)
3. - المرجع نفسه. [↑](#endnote-ref-3)
4. - حسن حنفي حسنين، **الهوية**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2012، ص ص.10-11. [↑](#endnote-ref-4)
5. - **نفس المرجع**، ص.11. [↑](#endnote-ref-5)
6. - اسماعيل مهنانة، **العرب ومسألة الاختلاف مأزق الهوية والأصل والنسيان**، الرباط: منشورات الاختلاف، ط.1، 2014، ص.107. [↑](#endnote-ref-6)
7. - برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**، بيروت: مركز الدراسات العربية، ط.3، 2003، ص.59. [↑](#endnote-ref-7)
8. - علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2009، ص.22. [↑](#endnote-ref-8)
9. - **المرجع** **نفسه**. [↑](#endnote-ref-9)
10. - ميشيل شيحة، " *إشكالية الدولة القطرية المعاصرة* "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 22، العدد 1، 2006، ص ص.311-343، (ص.318.). [↑](#endnote-ref-10)
11. - حسين حمدان العليم، *" التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين"*، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، جويلية 2008، ص ص. 75-108، (ص ص.82-83). [↑](#endnote-ref-11)
12. - ميشيل شيحة، **مرجع سابق**، ص.320. [↑](#endnote-ref-12)
13. - برهان غليون، **مرجع سابق**، ص.62. [↑](#endnote-ref-13)
14. - غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 2008، ص ص.71-72. [↑](#endnote-ref-14)
15. - **نفس المرجع**، ص.73. [↑](#endnote-ref-15)
16. - على أسعد وطفة، *" اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة هل يتراجع الولاء الوطني والقومي أمام النزاعات الطائفية والقبلية"*، [www.thawra.sy/\_print\_view](http://www.thawra.sy/_print_view)، 2018.09.28، 20:00. [↑](#endnote-ref-16)
17. - بدر الابراهيم، *" النزاعات الطائفية في منطقة الخليج"*، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2012، ص ص.4-5، [www.gulfpolicy.com](http://www.gulfpolicy.com)، 2015.08.20، 11:39. [↑](#endnote-ref-17)
18. - صالح السنوسي، **إشكالية المجتمع المدني العربي العصبية والسلطة والغرب**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط.1، 2011، ص.42. [↑](#endnote-ref-18)
19. \*- هناك سوء فهم عندما يتحدث الغرب على النظام القبلي أو القبيلة، حيث مازالوا يتكلمون عن القبيلة وكأنها الاشتراك في النسب الذي يميز المجتمعات القرابية التقليدية، وإنما هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب. للمزيد أنظر:

    - خلدون النقيب، **صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت**، بيروت: دار الساقي، ط.1، 1996، ص.9. [↑](#endnote-ref-19)
20. - **نفس المرجع**، ص.44. [↑](#endnote-ref-20)
21. - Jean Leca, Yves Schemeil, *«  Clientélisme et patrimonialisme dans le monde arabe »*, **Political Science Review**, Vol.4, N°.4, 1983, pp.455-494, (pp.455-456). [↑](#endnote-ref-21)
22. - جاك باغنار، **الدولة...مغامرة غير أكيدة**، ترجمة نور الدين اللباد، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2002، ص.6. [↑](#endnote-ref-22)
23. \*- بدأت عملية تآكل ممتلكات الدولة العثمانية في البلقان منذ الثورة اليونانية سنة 1821 التي نالت استقلالها سنة 1829، ثم بلغاريا سنة 1908. [↑](#endnote-ref-23)
24. - محمد جمال بروت، " *من اتفاقية سايكس بيكو إلى معاهدة لوزان: عقد التحولات وأثاره البنيوية في نشوء الدولة في المشرق العربي"*، **ندوة أسطور**، العدد 6، جويلية 2017، ص ص.225-237، ( ص ص.226-227). [↑](#endnote-ref-24)
25. - رشيد خشانة ( محرر)، **الطريق إلى سايكس بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية** ، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص.7. [↑](#endnote-ref-25)
26. - عبد الوهاب بدر خان، *" تصدع العراق وسوريا خطر مرشح للتعميم عربيا"*، **مجلة** **الفيصل**، العددان 473-474، مارس –أبريل 2016، ص ص.24-25. [↑](#endnote-ref-26)
27. - إبراهيم حمامي، **الدولة العلوية خيار الأسد الأخير**، بيروت : مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2012، ص.9. [↑](#endnote-ref-27)
28. - سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج**، ط.5، بيروت: دار الفارابي، 2016، ص.422. [↑](#endnote-ref-28)
29. - ابراهيم خالد عبد الكريم، **الاستراتيجيات الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة** العربية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2000، ص.13. [↑](#endnote-ref-29)
30. - **نفس المرجع**، ص.48. [↑](#endnote-ref-30)
31. - سامي كليب، **مرجع سابق**، ص.419. [↑](#endnote-ref-31)
32. - نعيم الأشهب، مازن الحسيني: مشروع الشرق الوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 110. [↑](#endnote-ref-32)
33. - نفس المرجع، ص 111. [↑](#endnote-ref-33)
34. - بدون مؤلف، *" خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟"*، **المتابع** الإستراتيجي، القسم 2، العدد.22، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، مارس 2011، ص ص.1-42، (ص ص.6-7). [↑](#endnote-ref-34)
35. - حارث حسن، *" السياسة الأمريكية تجاه تنظيم دعش"*، **سياسات عربية،** العدد 16، سبتمبر 2015، ص ص.28-45، ص(36). [↑](#endnote-ref-35)
36. - مازن جبور، **الحراك الروسي في الأزمة السورية**، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016، ص ص.11-12. [↑](#endnote-ref-36)
37. - ع.س، " *24 فصيلا شيعيا وآلاف الجهاديين السلفيين يخوضون حربا بالوكالة في سوريا"*، **الشروق اليومي**، العدد 4509، 2014.11.26، ص.7. [↑](#endnote-ref-37)
38. - سامي كليب، **مرجع سابق،** ص ص.428-429. [↑](#endnote-ref-38)
39. - غوين داير، **فوبيا داعش وأخواتها،** ترجمة رامي طوقان، ط.1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص .136. [↑](#endnote-ref-39)
40. - بدون مؤلف، *" الشرق الأوسط بين قواه المحلية واللاعبين الدوليين"*،في**سوريا في عيون مراكز الدراسات العالمية**، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد 4، جانفي 2016، ص ص.10-11. [↑](#endnote-ref-40)
41. - حسن الحاج علي أحمد: *" الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية"*، **السياسة الدولية**، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، العدد 160، مجلد 40، أبريل 2005، ص ص 18-31، (ص 24). [↑](#endnote-ref-41)
42. - شفيق شقر: "*الجذور الإيديولوجية لتنظيم الدولة الاسلامية***"،** في **ملفات تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014، ص ص.18-30، (ص.25). [↑](#endnote-ref-42)
43. - أبو يكر ناجي، **إدارة التوحش،** بغداد:مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، د.س.ن، ص.11. [↑](#endnote-ref-43)
44. - معتز الخطيب : *" تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية، المستقيل وتعقيدات الواقع"*، في **ملفات تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014، ص ص. 8-17، (ص.13). [↑](#endnote-ref-44)
45. - حازم الأمين : *" عن داعش ومجتمعاتها: اللعب خارج السوسيولوجيا"*، في **ملفات تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014، ص ص.45-54، (ص ص.45-46). [↑](#endnote-ref-45)
46. - [Valentin Vasilescu](http://reseauinternational.net/author/valentin-vasilescu/): *« Pourquoi les Américains ont perdu le match en Syrie ? Quelques éléments de réponse »*, [**http://www.ziaruldegarda.ro/citeva-din-cauzele-care-i-au-facut-pe-americanii-sa-piarda-partida-in-siria/**](http://www.ziaruldegarda.ro/citeva-din-cauzele-care-i-au-facut-pe-americanii-sa-piarda-partida-in-siria/)**,** 28.10.2015. [↑](#endnote-ref-46)
47. **- Ibidem**. [↑](#endnote-ref-47)
48. - الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية: *" تقرير معلومات: التحالف الدولي... من هم وما دوافعهم؟"*، **تقرير-معلومات-التحالف-الدولي-مgulfstudies.info/.../** ، 2015.11.01. [↑](#endnote-ref-48)
49. - حارث حسن : *" السياسة الأمريكية تجاه تنظيم دعش"*، **سياسات عربية،** العدد 16، سبتمبر 2015، ص ص.28-45، ص(36). [↑](#endnote-ref-49)
50. - حارث حسن، *" التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج"*، **سياسات عربية**، العدد 23، نوفمبر 2016، ص.40. [↑](#endnote-ref-50)
51. - عزمي بشارة، *" في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان"*، **سياسات عربية**، العدد 30، جانفي 2018، ص.10. [↑](#endnote-ref-51)
52. - **نفس المرجع،** ص.11. [↑](#endnote-ref-52)
53. - حارث حسن، **مرجع سابق**، ص.40. [↑](#endnote-ref-53)